

Distr.: General
29 November 2012
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة وضع المرأة

الدورة السابعة والخمسون

٤-١٥ آذار/مارس ٢٠١٣

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة
الاستثنائية للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام
٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في
القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف
الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في
مجالات الاهتمام الحاسمة، واتخاذ مزيد من
الإجراءات والمبادرات

بيان مقدّم من جمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية
الأفريقية، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقاً لأحكام الفقرتين ٣٦ و ٣٧
من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١.



الرجاء إعادة استعمال الورق

100113 080113 12-61970X (A)



البيان

إن جمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية، وهي منظمة دينية دولية تضم في عضويتها ٨٠٠ ٠٠٠ فرد يقيمون في ٣٢ بلداً في أربع قارات، تدرك أن العنف الجنساني يشمل كافة العناصر الثقافية والعقائدية والدينية والوطنية والدولية والاجتماعية - الاقتصادية. وتضم الجمعية في عضويتها نساء مقيمات في أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا وجنوب آسيا.

ونحن ندرك أنه في جميع أنحاء العالم تتعرض امرأة واحدة على الأقل من بين كل ثلاث نساء للضرب أو الاغتصاب أو أنها تُرغم على ممارسة الجنس. وممارسة العنف الموجّه ضد المرأة هي ممارسة شائعة وتشكل سبباً رئيسياً للاعتلال والوفاة المبكرة.

ونحن ننضم إلى الدورة السابعة والخمسين للجنة وضع المرأة في معارضتها المستمرة لجميع أشكال العنف الموجّه ضد النساء والفتيات. ونحن ملتزمون بجميع الأهداف الإنمائية للألفية، كما أن جدول أعمالنا البرنامجي الجاري يعكس الشيء نفسه. غير أننا نحرص بصفة خاصة على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونحن ندرك ما للعنف من آثار على الجوانب الجنسية والنفسية والمادية لحياة النساء والفتيات وهي آثار تتعرض لها أجيال. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بالعمل على كسر هذا الطوق الذي يحول دون تحقيق النساء والفتيات لإمكاناتهن.

وبعد تنفيذ اتفاقات دولية وسياسات طوال فترة ١٨ عاماً لا يزال عدد النساء السود اللواتي تتعرضن للعنف آخذاً في الزيادة. وفي الولايات المتحدة الأمريكية تتعرض نساء الشعوب الأصلية لأعلى درجات العنف مقارنة بالجماعات العرقية/العقائدية الأخرى. وتتعرض النساء الأمريكيات من أصل أفريقي لعنف الشريك الحميم بمعدل يزيد بمقدار ٣٥ في المائة عن معدل تعرض النساء القوقازيات وبمعدل يزيد بمقدار مرتين ونصف عن معدل تعرض النساء المنتميات إلى الأصول العرقية الأخرى مجتمعة. وتقع نسبة ٢٣,٤ في المائة من النساء المنحدرات من أصول إسبانية/لاتينية في حيّاتهن ضحية لعنف الشريك الحميم. وتزيد النسب عن ذلك زيادة هائلة في أفريقيا وأمريكا الجنوبية.

وفي العقد الماضي حدث تزايد سريع في جميع أنحاء العالم لنشاط الاتجار المتعلق بالعمل القسري و/أو الاستغلال الجنسي للنساء. واستغلال النساء والفتيات آخذ في التزايد بسبب الحرب، والنزوح، وانعدام المساواة الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان وداخلها، وتزايد الطلب على العمل المنخفض الأجر، وتزايد أنشطة تجارة الجنس. والجمعية تقرر بأن

العنف الموجه ضد النساء يمثل مشكلة صحية رئيسية يجري في كثير من الأحيان تجاهلها وعدم توثيقها.

وتقر الجمعية أيضاً بأن العنف الموجه ضد النساء يشمل أشكالاً جغرافية وثقافية محدّدة لإساءة المعاملة، مثل تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وحالات الوفاة بسبب المهر والقتل لأسباب تتعلق بالشرف، وهي تواصل إثارة الوعي بهذه الأفعال وبأفعال العنف الأخرى الشائعة.

ويجب أن تعالج مسألة القضاء على العنف الجنساني باتباع أساليب متعددة، مثل تشجيع إدخال تغييرات في الحكومة والسياسة العامة، واتخاذ إجراءات بالتعاون مع المنظمات المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء، ومع وكالات الأمم المتحدة والجماعات المتحالفة معها. ويتعيّن على المجتمع العالمي أن يضمن تمتع النساء بحقوق الإنسان الأساسية. ويجب أن يكون في مقدور النساء والفتيات العيش في عالم تسود فيه المساواة في الحماية ولا تتعرض فيه للتعذيب وللمعاملة اللاإنسانية المهينة. وهذا يتطلب أيضاً أن نضع جميع الجناة أمام مسؤوليتهم عما ارتكبوه وأن نفرض عليهم عقوبات قاسية عند ارتكابهم لانتهاكات.

كسر الحلقة

تضطلع الجمعية الدعوة إلى أن تكون الأسر متمتعة بالصحة وتمارس الأداء السليم بحيث تكون الشراكة بين الرجال والنساء متساوية وتسمح بأن تعبّر كل فئة من الفئتين عن طابعها الفريد. وفي البيئة التي تتسم بالأمان وتسود فيها الرعاية يتعلم الشركاء أن يقيّم كل منهم الآخر. وينبغي ألا يُنظر إلى البنين على أنهم متميزون؛ ويجب أن يُنظر إلى البنين والبنات على أن قوتهم معاً يكمل بعضها بعضاً.

والتعليم له أهمية حاسمة بالنسبة للبنات كوسيلة لنجاحهن في المجتمع وينبغي أن يُتاح لجميع البنات دون عائق. وعدد البنات غير الملتحقات بالمدارس الابتدائية يبلغ ٣٧ مليون بنت. وعدد البنين الملتحقين بالكليات في أجزاء من أفريقيا وجنوب آسيا يزيد عن عدد البنات. وعندما تتلقى النساء والبنات التعليم فإن نظرتهم إلى الذات هي نظرة إيجابية، وتصبحن قادرات على أن تغيّرن ليس فقط حياتهن بل أيضاً حياة أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.

والتعليم من شأنه أن يوفر فرص العمل والإمكانات اللازمة لتنظيم المشاريع بما يؤدي إلى كسر حلقة الفقر التي تواجه الكثير من النساء غير المتعلّقات أو الحاصلات على تعليم ناقص. وينبغي ألا تكون كلمة "النساء" مرادفة لعبارة "الفقر المدقع". وفي الوقت الحالي

لا تزيد نسبة النساء اللواتي تحصلن على أجر مقابل العمل في جنوب آسيا وغرب آسيا وشرق أفريقيا عن ٢٠ في المائة.

أثر الكوارث الطبيعية

يترتب على تحمل أية كارثة طبيعية والنجاة منها عدد من المصاعب التي تنطوي على تحديات. ولسوء الحظ بالنسبة للنساء تنتج، في الواقع، عن الجفاف والهزات الأرضية والأعاصير وظواهر الطبيعة الأخرى المدمرة زيادة العنف الموجه ضد النساء والفتيات. وفي كثير من الأحيان تؤدي إقامة النساء والفتيات في مخيمات مؤقتة مصممة لتلبية احتياجاتهن الأساسية إلى تعريضهن للعنف الجنسي وما يزيد عنه. وفي بلدان مثل هايتي، تزيد حدة العنف الموجه ضد النساء بعد حدوث هزة أرضية أو إعصار مع إرغام الناجيات المشرذات على الإقامة في مخيمات حيث لا توجد سوى أماكن عامة للنوم والاستحمام وحيث تقمن بالبحث عن احتياجاتهن الأساسية في مناطق غير مشمولة بالحماية.

وتسعى الجمعية، كما يسعى شركاؤها في المجتمع المسكوني العالمي، من أجل القضاء على العنف الموجه ضد النساء والفتيات على المستوى المحلي والمستويين الوطني والعالمي. وقد نما إلى علمنا من نساء في جميع أنحاء العالم أن هذه الخطوات إلى الأمام تعكس اتجاهها بعد حدوث ظواهر طبيعية مدمرة. وهناك حاجة إلى زيادة الحماية في أوقات النزوح. ويجب أيضاً أن توجّه الأموال التي يتم جمعها للمساعدة في الإغاثة بعد الكوارث نحو جهود حماية النساء والفتيات. والجمعية تناشد المستجيبين والمنظمات غير الحكومية والدول الأعضاء أن تُدرج تمويلًا لحماية هذه الفئة المهمشة والضعيفة من السكان، أو أن تزيد التمويل المخصص لذلك.

النساء اللواتي تقدمن الرعاية وتعرضن للضرب والإصابة بجراح

ليس من الممكن تجاهل وجود ارتباط بين العنف المستند إلى نوع الجنس والعدوى بفيروس نقص المناعة البشرية. والنساء اللواتي تعرضن للإيذاء البدني والجنسي والعاطفي والذهني معرضات بدرجة أكبر للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية من خلال الممارسات الجنسية غير المحمية والقسرية. وهذه الممارسات المتسمة بالعنف لا تقتصر على الاغتصاب الجماعي ولكنها تشمل أيضاً الممارسة الجنسية القسرية مع عروس أو رفيق. وأفعال الاغتصاب التي تمارس بصورة عشوائية تزيد بدرجة كبيرة في ظروف الكوارث المدمرة التي ترغم النساء والفتيات على الانتقال من أماكن العيش المألوفة والمأمونة في البلدات والمدن والقرى إلى أماكن إيواء عامة مؤقتة.

والجمعية تقر بأنه في كثير من الحالات يجب أن تتوفر أيضاً لدى النساء اللواتي ينتقل فيروس نقص المناعة البشرية إليهن من خلال أفعال جنسية قسرية القدرة على رعاية أفراد الأسرة الذين يكافحون فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفي كثير من الأحيان تكون النساء اللواتي تتعرضن للتعذيب وإساءة المعاملة منبذات في مجتمعاتهن المحلية ونادراً ما تحصلن على ما تحتجن إليه من خدمات. ونحن نقر أيضاً بأنه من المحتمل بدرجة كبيرة أن تعيش نفس النساء في ظروف فقر تكون فيها إمكانية الحصول على الرعاية الصحية محدودة ومقيّدة وهو ما يجعل الانتقال من مكان الانكسار إلى مكان الكمال أمراً أكثر صعوبة.

وسوف تشارك الجمعية مع الدول الأعضاء والكيانات المعنية الأخرى التي تقدّم الخدمات إلى هذا القطاع من السكان في تلبية الاحتياجات المزدوجة للنساء اللواتي تقدمن الرعاية في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) اللواتي تعرضن للاعتداء الجنسي ووقعن ضحية للإصابة بذلك الداء.

الاستجابة والموارد

يوجد نقص عام في البحوث المتعلقة بتعرض كل من الجنسين لآثار الكوارث الكبرى والتشرد. والمنظمات التي تتولى تخطيط عمليات الإحلاء يديرها في معظم الأحيان رجال، كما يقوم بتنفيذ أنشطتها رجال. ويوجد نقص في الإمدادات الطبية الخاصة بالنساء، كما أن وسائل النظافة الصحية للإناث ووسائل منع الحمل لا تشكل جزءاً من إمدادات الخروج من الكوارث وليست، في كثير من الحالات، أشياء بسيطة وأساسية مثل الملابس الداخلية للإناث. ولا يجري تقديم المشورة بشأن المعاناة النفسية والعنف المنزلي.

والجمعية تقر بأن الهدف الأساسي لأي جهد يهدف إلى تخفيف حدة الكوارث يتمثل في حماية أكثر الفئات ضعفاً وتقديم الخدمات إليهن. وفي بعض الأحيان تواجه النساء والفتيات تفاوتات بالنسبة لاستجابات الإنقاذ والموارد المتعلقة بهما. وفي بعض الثقافات تكون للبنات قيمة أقل من حيث ارتباط تلك الثقافات بتوسيع نطاق صلة القرابة، ولذلك فإن البنين تكون لهم في معظم الأحيان أولوية بالنسبة للمحافظة عليهم عند اختيار من يظل على قيد الحياة. وفي بعض الأحيان يجري بيع البنات أو مبادلتهن بالغذاء والإمدادات. وفي هذه الظروف غير المحتملة قد يهجر الزوج أسرته أو يلجأ إلى العنف المنزلي لعجزه عن التماشي مع الوضع القائم. وفي معسكرات اللاجئين تصبح النساء والفتيات ضحية لأوضاع يسودها العنف. وفي أعقاب حدوث الكوارث يتطلب توفير احتياجات النساء والفتيات إجراء المزيد

من البحوث وتوفير أماكن إقامة أفضل ونحن نعتقد أن هناك حاجة إلى توفير التمويل اللازم لإجراء مزيد من البحوث بشأن أسباب تعرض النساء والفتيات للتشرد وتأثيره عليهن.

الاستنتاج

تتفق جمعية التبشير النسائية التابعة للكنيسة الأسقفية الميثودية الأفريقية مع الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها، ومع المنظمات غير الحكومية المنتسبة إليها والوكالات المرتبطة بها، في معالجتها لأنماط السلوكيات والممارسات الاجتماعية والثقافية التي قد تسهم في تزايد وتنوع أفعال العنف الموجه ضد النساء والفتيات.

وإضافة إلى هذا فإن الجمعية تنضم إلى المجتمع العالمي في مواصلة الدعوة إلى تحقيق المساواة للنساء كشريكات نشطات ومتساويات في عملية صنع القرار على جميع مستويات المجتمع.

وعلاوة على هذا فإنه مع اتخاذ الأمم المتحدة والدول الأعضاء لإجراءات واسعة النطاق من أجل ضم المرأة في مجالات أخرى نحن نشجع مجتمع الإغاثة العالمي على زيادة مشاركة النساء في جوانب العمل المتعلقة بالسياسة والإجراءات، من أجل تقديم الرأي المحدد والرؤية المعينة للإناث، في سعيه من أجل تلبية احتياجات المهجرين خلال فترات حدوث الكوارث الطبيعية والحرب والأحداث الأخرى التي قد تؤدي إلى التشرد.